برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBSTTA/REC/25/8

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
19 October 2023

Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع الخامس والعشرون

نيروبي، 15-19 أكتوبر/تشرين الأول 2023

البندان 4 و7 من جدول الأعمال

النتائج المستخلصة من التقييمات التي أجراها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وآثارها على العمل المضطلع به بموجب الاتفاقية

التنوع البيولوجي وتغير المناخ

توصية اعتمدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

8/25- التنوع البيولوجي وتغير المناخ

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

إذ تشير إلى المقررات 15/7 المؤرخ 20 فبراير/شباط 2004، و16/9 ألف إلى دال المؤرخ 30 مايو/أيار 2008، و33/10 المؤرخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، و19/11 و20/11 و21/11 المؤرخة 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و20/12 المؤرخ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014، و4/13 المؤرخ 13 ديسمبر/كانون الأول 2016، و5/14 المؤرخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، و24/15 و30/15 المؤرخين 19 ديسمبر/كانون الأول 2022 الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وعلى وجه الخصوص، الدور الحاسم الذي يؤديه التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تشير أيضا إلى المقرر 2/15 المؤرخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2022، الذي رحب فيه مؤتمر الأطراف بتقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والتقييمات الإقليمية والمواضيعية ذات الصلة، والمقرر 19/15 المؤرخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2022، الذي أحاط فيه مؤتمر الأطراف علما بتقرير حلقة العمل المعنية بالتنوع

البيولوجي وتغير المناخ التي شارك في رعايتها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،[1]

1- *ترحب بتقرير التقييم السادس* الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتحيط علما بنتائجه وآثارها على العمل المضطلع به بموجب الاتفاقية؛

2- *تعرب عن جزعها وبالغ قلقها* إزاء الأثر السلبي المتسارع لتغير المناخ على التنوع البيولوجي وعلى قدرة الطبيعة على تقديم مساهماتها للناس، وقدرة النظم الإيكولوجية على أداء وظائفها وخدماتها، بما في ذلك للتكيف مع تغير المناخ، والقدرة على الصمود أمامه والتخفيف من حدته والحد من أخطار الكوارث، ولا سيما الأثر على أشد الناس ضعفا، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب، وعلى أكثر النظم الإيكولوجية ضعفا؛

3- *ترحب* بالقرار الذي اتخذه الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في دورته العاشرة بإجراء تقييم عالمي ثان، وتقييم منهجي للتخطيط المكاني والاتصال، وتقييم منهجي للرصد، مؤكدة أيضا أهمية النظر في هذه النتائج في اجتماع مقبل للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على النظر في هذه النتائج، حسب الاقتضاء، عند النظر في أعمالها؛

4- *تشجع* على مواصلة التعاون بين المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مع إعادة تأكيد الحاجة إلى الشفافية في أي نشاط بما يتوافق مع مقررات الهيئة والمنبر وسياسات وإجراءات كل منهما؛

5- *تحيط علما* بتوليف الآراء والمعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ الذي أتاحته الأمانة لإرشاد الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛[2]

6- *تشدد على* أهمية مشاركة جهات التنسيق الوطنية لاتفاقية التنوع البيولوجي مع نظيراتها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتعزيز التعاون فيما بين الأطراف في هاتين الاتفاقيتين لإذكاء الوعي بالروابط المشتركة بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ لدعم عمليات التخطيط الوطنية ذات الصلة، تمشيا مع الالتزامات والظروف والأولويات الوطنية، حسب الاقتضاء؛

7- *تطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، عند إجراء الاستعراض والتحليل الشاملين للأدوات والإرشادات القائمة التي يمكن أن تدعم عناصر الهدفين 8 و11 والجوانب الأخرى لإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بما يتماشى مع توصية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية 3/25، بإدراج العناصر التي وُضعت بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وتقارير التقييم الصادرة عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مع مراعاة قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5 المؤرخ 2 مارس/آذار 2022 بشأن الحلول القائمة على الطبيعة التي تدعم التنمية المستدامة؛

8- *توصي* بأن يعتمد مؤتمر الأطراف، في اجتماعه السادس عشر، مقررا على غرار ما يلي:

[إن مؤتمر الأطراف،

[1] هانز-أوتو بورتنر وآخرون، *حلقة عمل برعاية مشتركة بين المنبر والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: التنوع البيولوجي وتغير المناخ – النتائج العلمية* (بون، المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2021).

[2] CBD/SBSTTA/25/INF/2.

إذ يشير إلى المقررات 15/7 المؤرخ 20 فبراير/شباط 2004، و16/9 ألف إلى دال المؤرخ 30 مايو/أيار 2008، و33/10 المؤرخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، و19/11 و20/11 و21/11 المؤرخة 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و20/12 المؤرخ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014، و4/13 المؤرخ 13 ديسمبر/كانون الأول 2016، و5/14 المؤرخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، و24/15 و30/15 المؤرخين 19 ديسمبر/كانون الأول 2022 الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[3] وبخاصة التهديد الخطير الذي يشكله تغير المناخ للتنوع البيولوجي ودوره في التكيف والتخفيف والحد من مخاطر الكوارث، مع التشديد على أهمية النظر في تغير المناخ بما يتجاوز الهدفين 8 و11 من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[4] عند تنفيذ الإطار،

وإذ يدرك أن فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتحمض المحيطات والتصحر وتدهور الأراضي والأنواع الغريبة الغازية والتلوث، من بين أمور أخرى، هي أزمات مترابطة تحتاج إلى معالجتها على نحو متسق ومتوازن لتحقيق أهداف الاتفاقية وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[5] واتفاق باريس،[6] وكذلك الهدف 15–3 بشأن تحييد تدهور الأراضي على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030،[7] والأهداف المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، ولا سيما في أفريقيا،[8] بطريقة تتسق مع مهام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،[9]

وإذ يشدد على أنه وفقا لتقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،[10] فإن إعانات دعم الوقود الأحفوري التي تبلغ قيمتها 345 مليار دولار أمريكي سنويا تسفر عن تكاليف عالمية تبلغ 5 تريليونات دولار أمريكي عند إدراج انخفاض مساهمات الطبيعة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 300/76 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وإلى تقرير المقرّر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة،[11]

وإذ يشدد على أن إبقاء الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية دون 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة شرط أساسي لتجنب المزيد من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والمحيطات ولتحقيق رؤية عام 2050 المتمثلة في العيش في وئام مع الطبيعة، وأنه سوف يتطلب تغييرا تحويليا،

---

[3] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1760، العدد 30619.

[4] المقرر 4/15، المرفق.

[5] الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 1771، رقم 30822.

[6] الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 3156، رقم 54113.

[7] قرار الجمعية العامة 1/70.

[8] الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 1954، رقم 33480.

[9] *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3–14 يونيو/حزيران 1992، المجلد. الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.*

[10] إدواردو س. بروندیزو وآخرون، المحررون، *تقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية* (بون، ألمانيا، أمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019).

[11] A/HRC/49/53.

وإذ يشير إلى المقرر 13/15 المؤرخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2022 الذي أحاط فيه مؤتمر الأطراف علما بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5 المؤرخ 2 مارس/آذار 2022 بشأن الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة[12] والذي سلمت فيه جمعية البيئة بأن الحلول القائمة على الطبيعة يمكن أن تساهم بشكل كبير في العمل المناخي، وسلمت في الوقت نفسه بالحاجة إلى تحليل تأثيراتها، بما في ذلك على المدى الطويل، وأقرت بأنها لا تحل محل الحاجة إلى إجراء تخفيضات سريعة وعميقة ومستدامة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكن يمكن أن تحسن إجراءات التكيف مع تغير المناخ وآثاره، والقدرة على الصمود أمامه وتخفيف آثاره،

وإذ يؤكد على أن التنوع البيولوجي يؤدي دورا حاسما في مكافحة تغير المناخ، وأن حفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها خياران مجديان وفعالان ومنخفضا التكلفة من أجل التخفيف والتكيف بفعالية،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الآثار المتزايدة بسرعة لتغير المناخ التي تؤدي إلى تفاقم فقدان التنوع البيولوجي وتضعف أداء وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية البالغة الأهمية، وتزيد من حدة التهديدات القائمة التي تواجهها الأنواع ويمكن أن تدفع الفئات السكانية الضعيفة إلى ما هو أبعد من نقاط الحاسمة، مما يزيد من خطر انقراض هذه الأنواع،

وإذ يؤكد على أن الحفاظ على ممرات إيكولوجية وتعزيز ترابط المناظر الطبيعية يشكلان عنصرين حاسمين لتمكين الأنواع من الهجرة والتكيف مع الظروف الجديدة، وهو أمر ملح بوجه خاص في سياق تغير المناخ وأثره على الموائل،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تتسبب في امتصاص المحيطات لمزيد من ثاني أكسيد الكربون، مما يرفع درجة حرارتها ويؤدي إلى تحمض المحيطات وتناقص الأكسجين فيها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الحياة البحرية، ولا سيما الشعاب المرجانية،

وإذ يدرك الدور والقدرة الحاسمين للمحيطات في تنظيم المناخ، وإذ يلاحظ نتائج الحوار المتعلق بالمحيطات وتغير المناخ لعام 2023 الذي يشير إلى ضرورة تعزيز الروابط المؤسسية على نطاق ولايات الأمم المتحدة وعملياتها مثل إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي لتعزيز الطموح العالمي والعمل من أجل إيجاد محيط قادر على الصمود أمام تغير المناخ،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن فقدان التنوع البيولوجي يقوض قدرة النظم الإيكولوجية على دعم الجهود المبذولة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره،

وإذ يدرك أن التنوع البيولوجي وقدرة النظم الإيكولوجية على تحمل تغير المناخ تتناقص بسبب الإجراءات التكيفية السيئة، التي قد تكون لها آثار سلبية على التنوع البيولوجي، وعلى قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود، وعلى الفئات المهمشة والضعيفة، وتزيد من سوء النتائج الإجمالية للتخفيف والقدرة على الصمود،

وإذ يشدد على أن النشر الواسع النطاق لمزارع الطاقة الأحيائية المكثفة، بما في ذلك الزراعات الأحادية المحصول، والاستعاضة عن الغابات الطبيعية ومزارع الكفاف، سيكون له على الأرجح آثار سلبية على التنوع البيولوجي وقد يهدد الأمن الغذائي والمائي فضلا عن سبل العيش المحلية، بما في ذلك من خلال تعميق النزاعات الاجتماعية،

وإذ يشدد أيضا على أنه لا يمكن تحقيق إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي دون اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة بشأن تغير المناخ تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، والعكس صحيح، ولا سيما من خلال التخفيض العاجل والمستدام لانبعاثات غازات الدفيئة من الوقود الأحفوري، وعلى أن ازدياد مستويات الاحترار ينطوي على مخاطر فقدان لا رجعة فيه للتنوع البيولوجي،

[12] UNEP/EA.5/Res.5.

وإذ يؤكد على ضرورة تعزيز التعاون والتآزر الدوليين، بسبل منها بناء القدرات والتعاون العلمي والتقني وتقاسم الموارد التكنولوجية، لتعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتوقع ورصد آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي والمجتمعات المحلية المعتمدة على التنوع البيولوجي،

وإذ يشير إلى المقرر 8/15 المؤرخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2022 الذي أقر فيه مؤتمر الأطراف بأن العديد من الأطراف، وخاصة الأطراف من البلدان النامية، قد لا تكون لديها حتى الآن القدرات اللازمة للتنفيذ الكامل لإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والطلبات المقدمة إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الأموال،

1- يرحب *بتقرير التقييم السادس* للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،[13] ويحيط علما بنتائجه؛

2- *يرحب أيضا* بالمقرر 1/10 المؤرخ 2 سبتمبر/أيلول 2023 الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والذي قرر فيه المنبر مواصلة تعزيز التعاون بين المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛

3- *يشجع* الأطراف على أن تنفذ، لدى اتخاذ إجراءات لضمان تحقيق الهدفين 8 و11، فضلا عن الأهداف ذات الصلة لإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وتماشيا مع الظروف والأولويات الوطنية ومع الالتزامات والمبادئ الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ضمانات اجتماعية وبيئية قوية، من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والمشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب الحقوق، بمن فيهم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(ب) تحديد أوجه التآزر المحتملة بين التنوع البيولوجي والإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحقيق أقصى قدر من هذا التآزر وتشجيع التجنب الإيجابي، وإن لم يكن ذلك ممكنا، التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للإجراءات المتعلقة بالمناخ على التنوع البيولوجي، ولا سيما فيما يتعلق بالأنواع الضعيفة أو النظم الإيكولوجية ذات الأهمية العالية من ناحية التنوع البيولوجي أو التي يكون فيها الضرر لا رجعة فيه، ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، ولا سيما للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين الذين يعتمدون اعتمادا مباشرا على التنوع البيولوجي؛

(ج) إدماج وتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، عند الاقتضاء، للتكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره والحد من مخاطر الكوارث في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية ذات الصلة،، حسب الاقتضاء، وتعزيز أوجه التآزر مع عمليات التخطيط الوطنية الأخرى التي وضعت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك بالتنسيق مع جهات الاتصال التابعة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، حسب الاقتضاء، بسبل منها عمليات التنسيق والتخطيط والاستعراض والإبلاغ الوطنية بطريقة تكاملية وتآزرية؛

(د) استخدام الأدوات والمعلومات المتاحة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بتصميم نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها

[13] هوسونغ لي وآخرون، المحررون، *تغير المناخ 2023: تقرير توليفي – مساهمات الأفرقة العاملة الأول والثاني والثالث في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ* (جنيف، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2023).

بفعالية،[14] حسب الاقتضاء، فضلا عن الأدوات والإرشادات ذات الصلة التي وضعت بموجب الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مثل اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية؛[15]

(هـ) مراعاة تنوع القيم ونظم المعارف، فضلا عن النُهج المتعددة الجوانب لضمان اتخاذ إجراءات ذات صلة بالسياق من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتمكين والتفويض والإنصاف بين الأجيال؛

4- *يشجع* الأطراف، والحكومات الأخرى على جميع المستويات، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات ذات الصلة على أن تأخذ في الاعتبار، بمشاركة كاملة وفعالة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب، الآثار القائمة والمتوقعة لتغير المناخ والسياسات المتصلة بالمناخ على التنوع البيولوجي عند تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

5- *يشجع* الأطراف، ويدعو الحكومات الأخرى على جميع المستويات، والمؤسسات المالية، والمنظمات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص إلى أن توفر، بما يتسق مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، موارد جديدة وإضافية لزيادة الاستثمارات بشكل جماعي من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، واستعادة النظم الإيكولوجية، والبنية التحتية المستدامة التي تساهم أيضا في التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، والحد من مخاطر الكوارث، امتثالا للمادة 20 من الاتفاقية والإطار، والاستفادة المثلى من المنافع المشتركة وأوجه التآزر التي يتيحها التمويل من جميع المصادر من أجل المعالجة المشتركة لمسألتي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من مخاطر الكوارث، ولوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاهه تماشيا مع الهدف 19(هـ) من الإطار، مع تجنب الازدواجية في الحساب وتعزيز الشفافية؛

6- *يشجع* الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات ذات الصلة على تقييم وإدارة وتجنب الآثار السلبية المحتملة على التنوع البيولوجي والتي يمكن أن تنشأ عن التحولات الاقتصادية والقطاعية، في استخدام الأراضي، والطاقة، والبنية التحتية، والنظم الصناعية، التي تُجرى استجابة لتغير المناخ؛

7- *يرحب* بالمشاورات الحكومية الدولية بشأن الحلول القائمة على الطبيعة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة امتثالا لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5؛

8- *يدعو* الهيئات المعنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ والأطراف فيها إلى النظر في استخدام المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بتصميم نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها بفعالية لكي تقوم الأطراف بإدماج الضمانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تدابير التخفيف والتكيف؛

9- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يعزز، بما في ذلك لدى دعم الأنشطة المضطلع بها بموجب عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، أوجه التآزر وتوثيق التعاون فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقيات ريو، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030،[16] والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والخطة الحضرية الجديدة،[17]

[14] المقرر 5/14، المرفق؛ وانظر أيضا سلسلة المنشورات التقنية لاتفاقية التنوع البيولوجي رقم 93 للاطلاع على معلومات تكميلية.

[15] الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 996، رقم 14583.

[16] قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

[17] قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

والمنظمات والعمليات الأخرى ذات الصلة، لتعزيز النُهج المتكاملة للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي والمحيطات؛

10- *يطلب أيضا* إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، رهنا بتوافر الموارد وتجنب الازدواجية في الجهود وتعزيز أوجه التآزر، وبالتعاون مع المنظمات والعمليات ذات الصلة، ولا سيما فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو، وفريق الاتصال التابع للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية المعنية، وأصحاب المصلحة المعنيين، فضلا عن مبادرات مثل شراكة مسرع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وشراكة المساهمات المحددة وطنيا، والشبكة العالمية لخطط التكيف الوطنية، وشراكة تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة من أجل تسريع التحول المناخي، وشبكة أصدقاء التكيف القائم على النظم الإيكولوجية والشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث وأعضاء كل شراكة من هذه الشراكات، لتيسير بناء القدرات، ولا سيما للبلدان النامية، وزيادة الوعي بآثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي وفهمها، بما في ذلك من خلال تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، باعتبارها عنصرا مكملا للإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لبناء القدرات وتنميتها؛[18]

11- *يطلب كذلك* إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، بالتعاون مع أمانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، والاتفاق المعتمد مؤخرا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، لاستكشاف فرص تناول العلاقة بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي بطريقة متكاملة من أجل تحقيق أهداف إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

12- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، رهنا بتوافر الموارد وتجنب ازدواجية الجهود، بتوجيه دعوة لتقديم تقارير من الأطراف والمراقبين والمنظمات الأخرى ذات الصلة وتجميع تلك التقارير وتجميع المعلومات القائمة عن أرصدة وتعويض الكربون والتنوع البيولوجي وغيرها من النُهج السوقية وآثارها على التنوع البيولوجي، وأن يتيح التجميع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يعقد قبل انعقاد الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف؛

13- *يطلب أيضا* إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، رهنا بتوافر الموارد وتجنب ازدواجية الجهود، وضع تكملة للمبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بتصميم نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها بفعالية، بحيث توفر إرشادات لتصميم نُهج حلول قائمة على الطبيعة و/أو نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية للتخفيف من آثار تغير المناخ وتنفيذها بفعالية، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن عشر؛

14- *يطلب كذلك* إلى الأمين التنفيذي أن يوجه انتباه أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى هذا المقرر من أجل مناقشته في سياق فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو، وفريق الاتصال التابع للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتقييم الخيارات المتاحة لتحسين التكامل، بما في ذلك من خلال النظر في وضع برنامج عمل مشترك لتفعيل هذا التكامل في الاجتماعات المقبلة لمؤتمرات الأطراف.]

---

[18] المقرر 8/15، المرفق الأول.